التي ضمّت، الى جانب بيرس، الوزيرين، دافيد ليفي وجاد يعقوبي، من جهة أخرى، على تخفيض ١٢٠ مليون شيكل فقط من وزارة الدفاع، أي مجرد «نقطة في بحر» موازنة الدفاع التي تصل، في مجملها، تسعة مليارات شيكل. ومع هذا، فان التخفيض الحقيقي لن يتجاوز ٢٠ مليون شيكل فقط، حيث سيتمّ احتساب الفارق (مئة مليون شيكل) من مجموع الدعم الذي حوّلته المالية الى وزارة الدفاع، لتغطية النفقات الاضافية في المناطق المحتلة، بسبب الانتفاضة (**المصدر نفسه**، ٥/١/١٩٨٩).

وفي النهاية، وبعد نقاش استمر أكثر من ١٥ ساعة، اقرّت الحكومة، في ٥/١/١٩٨٩، خطة بيرس الاقتصادية، بأغلبية ١٨ صوتاً ومعارضة الوزيرين، اسحق نافون واريئيل شارون، وتغيّب أربعة وزراء عن التصويت. وتبيّن ممّا عرضه بيرس ان الخفض في عجز الموازنة الذي امكن التوصل اليه (١,١٤ مليار دولار) اعتمد، أساساً، على الضرائب والرسوم الجديدة ورفع الاسعار، دون أي تخفيض يذكر في الانفاق العام، وجاء على النحو التالي:

- خفض الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية بقيمة ٣٢٠ مليون شيكل، الامر الذي يعني زيادة جديدة في الاسعار ورفع كلفة النقل العام بنسبة ٢٠ بالمئة.
- فرض رسوم لزيارة الطبيب بقيمة أربعة شيكلات، بالاضافة الى بيع عدد من المستشفيات للقطاع الخاص.
- فرض رسوم على التعليم الثانوي تتراوح ما بين ١٠٠ ـ ٨٠٠ شيكل حسب دخل الاسرة، وزيادة رسوم التعليم الجامعي بنسبة ٢٥ بالمئة، والغاء التعليم المجّاني في دور الحضانة في مدن الاعمار.
- الغاء الدعم الحكومي للنقل العام تدريجياً.
- ترتفع رسوم الضمان الوطني حسب معدلات الدخل للاشخاص.
- يتمّ تقليص القوة العاملة في الخدمات العامة بنسبة عشرة بالمئة (٢٨٠٠ مستخدم) خلال سنتين (**المصدر نفسه**، ٦/١/١٩٨٩).

وخلال أيام قليلة، شهدت اسرائيل موجة جديدة من الغلاء، حين اضطرت الحكومة الى رفع أسعار السلع الخاضعة للرقابة (حوالى ٢٠٠ مادة) بنسبة تتراوح ما بين ٢ ـ ١١ بالمئة، الامر الذي جدّد المخاوف من موجة تضخم أخرى (**دافار**، ١١/١/١٩٨٩).

وعلى الرغم من معارضة الكتل البرلمانية الصغيرة (راتس، ومبام، وحداش، وشينوي، وهتحياه)، فقد نالت خطة بيرس الاقتصادية موافقة الكنيست بأغلبية ساحقة، في ١٠/١/١٩٨٩. وتركز هجوم المعارضة على فشل الخطة في تنفيذ أي تقليص حقيقي في الانفاق الحكومي واعتبار العبء الاساسي من نصيب الطبقات الفقيرة، وعدم التصدي لمشكلة البطالة (**دافار**، ١١/١/١٩٨٩).

ومن جهته، أعلن يسرائيل كيسار، ان الهستدروت سيخوض صراعات عمل متواصلة مع الحكومة، الى حدّ الاضراب العام، ما لم توافق على منح العمّال علاوة الغلاء المستحقة لهم، حسب مؤشر الاسعار لشهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩ (**هآرتس**، ١٦/١/١٩٨٩).

والواضح، حتى الآن، ان الاتجاه العام لوزير المالية الجديد، وهو، في الوقت عينه، زعيم حزب العمل ـ حزب الأكثرية في الهستدروت أيضاً، يعتمد على تعزيز الاقتصاد الحرّ، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتعزيز اوضاع المنتجين والمصدّرين داخل اسرائيل، وتعويض خسائر الشركات التي ترزح تحت ديون هائلة، ومعظمها تابع للهستدروت، مثل مجمّع كور الصناعي وشركات حفرات عوفديم وسوليل بونيه وصندوق المرضى، وانقاذ قطاع الكيبوتسات من الانهيار الذي يتهدده.

مها بسطامي